# منهج مغلطاي في شرحه لصحيح البخاري
## دراسة تحليلية

**أ/ ناصر بن صقر بن عواض المطيري** (*)

**الملخص:**

يتناول البحث الكلام على أحد كتب التراث الموسوعية، التي عنيت بشرح صحيح البخاري، وهو «التلويح» للحافظ مغلطاي، وجعلت عنوانه: «**منهج مغلطاي في شرحه لصحيح البخاري- دراسة تحليلية**»، وهدفت منه بيان منهج الحافظ مغلطاي في شرحه لصحيح البخاري الموسوم بـ«التلويح».

وقد تناولته في مقدمة وتمهيد ومبحثين؛ فالمقدمة ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع وأهميته وإشكاليته وأهدافه والدراسات السابقة عليه ومنهجه وخطته، وذكرت في التمهيد نبذة تعريفية بالحافظ مغلطاي وشرحه، ثم تناولت في المبحث الأول بيان منهج الحافظ مغلطاي في تخريج الأحاديث والحكم عليها، وفي المبحث الثاني ذكرت منهج الحافظ مغلطاي في نقد الرواة، وفقه الحديث، وعرض شرحه ومسائله.

ثم ختمت بخاتمة بينت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، ثم ذكرت بعض التوصيات، ومن النتائج التي توصلتُ إليها أن منهج الحافظ مغلطاي في شرحه «التلويح» اتسم بالترتيب والوضوح؛ حيث إنه يبدأ بإيراد الأحاديث ورواياتها المتعددة، ثم الحكم عليها والكلام في نقد رجالاتها، ثم يتطرق إلى أقوال الفقهاء في حكم المسألة الواردة في الحديث.

**الكلمات المفتاحية:** مغلطاي- صحيح البخاري- شرح- منهج.

---

(*) ماجستير في علوم الحديث

**Abstract**

The research deals with one of the encyclopedic heritage books, which was concerned with explaining Sahih al-Bukhari, which is "Al-Talawih" by Al-Hafiz Maghalatay, and I made its title: "Mughalatay's Method in His Explanation of Sahih Al-Bukhari - An Analytical Study." The aim of it was to explain Al-Hafiz Maghalatay's approach in his explanation of Sahih Al-Bukhari, which is marked with " "Waving."

I discussed it in an introduction, preface, and two sections. In the introduction, I mentioned the reasons for choosing the topic, its importance, its problem, its objectives, previous studies on it, its approach and its plan. In the introduction, I mentioned an introductory overview of Al-Hafiz Magalatai and his explanation. Then, in the first section, I dealt with an explanation of Al-Hafiz Magalatai's approach to concluding hadiths and judging them. In the second section, I mentioned Al-Hafiz Magalatai's approach in criticizing narrators. Jurisprudence of Hadith, and presentation of its explanation and issues.

Then I concluded with a conclusion in which I explained the most important results I reached, then I mentioned some recommendations. Among the results I reached was that Al-Hafiz Magalatai's approach in explaining "Al-Talawih" was characterized by order and clarity. As it begins by citing the hadiths and their multiple narrations, then judging them and criticizing their arguments, then it addresses the sayings of the jurists regarding the ruling on the issue mentioned in the hadith.

**Keywords**: Magalatay - Sahih Al-Bukhari - Explanation - Methodology.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**المقدمة:**

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله سيِّدنا مُحمَّد، وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:

فإن العلم إرث الأنبياء والمرسلين ورَّثوه من جاء بعدهم من العلماء، فحمل العلماء هذا العلم فحفظوا نصوصه وفهموا مقصوده، فأبانوا غامضه، وحلُّوا مُشكله، وبينوا متشابهه، وبلغوا أحكامه وحِكمه، واتخذوا التأليف طريقًا لهذا التبليغ، فألفوا المتون والشروح والحواشي.

ومما اعتنى به العلماء قديمًا وحديثًا الحديث النبوي الشريف، فجمعوا نصوصه ودونوها في أسفار؛ حفظًا لها من الضياع أو النسيان، ولمَّا اختلط العرب بالعجم وترامت أطراف الأمة الإسلامية، وتفرقت الأمة إلى طوائف وفِرق، كل منها يريد أن يثبت معتقده، فوضعوا أحاديث مكذوبة على الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم لإثبات ما اعتقدوه، فانبرى جمع من علماء الأمة المخلصين فتشددوا في قبول الرواية، ووضعوا شروطًا للرواة تكون مقياسًا لقبول روايتهم أو ردها، ثم جمعوا ما قبلوه من أخبار في صحف وكتب، وأصبح منها ما هو عَلَم على صحة الأحاديث فيها، على رأسها كتابي البخاري ومسلم؛ أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل.

ولمَّا بَعُد الزمان بهذه الكتب وتعاقب العلماء عليها، رأوا أنها تحتاج إلى تقريب معناها واستنباط ما تضمَّنته من أصول الشريعة وفروعها، فشحذت طائفة من العلماء الهمم وعكفت على أصح كتب السنة- وهو صحيح البخاري- فشرحوا أحاديثه وبينوا أحكامها، فذخر التراث الإسلامي بشروح تفاوتت فيما بينها، إلا أنها كلها مليئة بالفوائد والعلم النافع والبيان الشافي لنصوص السنة النبوية.

وكان ممن ندب نفسه لشرح «صحيح البخاري» الإمام الحافظ مغلطاي بن

قليج، الذي ألف كتابه «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح»، الذي يعد موسوعة علمية شاملة لعلوم الحديث رواية ودراية، إلا أن نُسَخَه المخطوطة أو ما حُقِّق منها في رسائل علمية قد خلا من المقدمة التي تكشف عن محتوى الكتاب وماهيته ومنهجه، فرأيت أن أكتب هذه الورقات بيانًا لمنهج الحافظ مغلطاي في شرح «صحيح البخاري»، وسميتها: «**منهج مغلطاي في شرحه لصحيح البخاري– دراسة تحليلية**».

**أولًا: أسباب اختيار الموضوع وأهمِّيته:**

الأسباب التي دفَعَتني إلى طَرح هذا الموضوع ودراسته يترتَّب عليها أهمِّيته، وهي تتمثَّل في الآتي:

١– مكانة الحافظ مغلطاي العلمية بين العلماء.

٢– قيمة كتاب «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح» بين كتب شروح الحديث النبوي، وأنه كان مرجعًا لكثير من شراح الحديث ممن جاء بعده.

٣– أن مقدمة الحافظ مغلطاي لكتابه مفقودة، فكان لا بد من بيان المنهج الذي يُظن أنه تطرق له في مقدمة كتابه، كما هي عادة الشراح.

٤– إفادة القارئ للكتاب؛ بتقديم مرآة كاشفة له عن منهج الحافظ مغلطاي في الكتاب الذي يريد أن يرجع إليه قراءة وبحثًا وعزوًا.

٥– إثراء المكتبة الحديثية بأحد الأبحاث المتعلقة بدراسة منهج كتاب اشتمل على كثير من علوم الحديث رواية ودراية.

**ثانيًا: إشكاليَّة البحث:**

تتمثَّل إشكاليَّة هذا البحث في أنَّ كتاب «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح» لم يشمَله مؤلِّفه الحافظ مغلطاي ببيان منهجه فيه، الأمر الذي يحتاج إلى تصفح الكتاب، وقراءة كثير من أجزائه؛ لأجل استنباط معالم المنهج الذي التزمه في تأليفه، وبيانه بيانًا شافيًا.

**ثالثًا: أهداف البحث:**

١- التعريف بالحافظ مغلطاي بن قليج وكتابه.

٢- بيان منهج الحافظ مغلطاي في تخريج الأحاديث والحكم عليها.

٣- بيان منهج الحافظ مغلطاي في نقد الرواة، وفقه الحديث، وعرض شرحه ومسائله.

**رابعًا: الدِّراسات السَّابقة:**

لم أقف- فيما أتيح لي من وسائل البحث المختلفة- على دراسة تناولت منهج الحافظ مغلطاي في شرحه لصحيح الإمام البخاري، إلا أنني وجدت بحثًا يتناول مصادر الحافظ مغلطاي في شرحه بعنوان: «**موارد الحافظ مغلطاي في كتابه التلويح إلى شرح الجامع الصحيح**»، لهند بنت محمد البراهيم، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الثاني، المجلد الرابع، يونيو، سنة ٢٠١٨م.

واقتصرت فيه الباحثة على الحديث عن المصادر التي اعتمد عليها الحافظ مغلطاي في شرحه، وهو ما يختلف مع بحثي هذا؛ حيث سأتناول الكلام على منهج مغلطاي في شرحه، وهو ما لم تقف عليه الباحثة.

وبهذا- إن لم تخْفَ عنا دراسة تناولت هذا الموضوع- يكون هذا البحث أولى الخطوات التي تناولته بالتحليل والدراسة المفردة.

**رابعًا: منهج البحث:**

اقتضَت طبيعة البحث أن أسلك فيه عدة مناهج، على النحو الآتي:

**أولًا: المنهج الاستقرائي:** وذلك باستقراء بعض نصوص الحافظ مغلطاي في كتابه[١]؛ لاستنباط المنهج من خلالها.

---

[١] اكتفيت لاستخلاص المنهج بقراءة جزء من كتاب «التلويح»، وهو من «باب ما يكره من السمر بعد العشاء» إلى نهاية «باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا، وهل يلتفت في الأذان».

**ثانيًا: المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل النصوص والأقوال؛ لبيان منهج الحافظ مغلطاي في شرحه.

**ثالثًا: المنهج الاستنباطي:** وذلك باستنباط الجزئيات المتعلقة بموضوع البحث.

ومن الإجراءات التي سألتزمها في البحث: تخريج الأحاديث باختصار، وعزو ما أشرت إليه من منهج إلى موضعه في مخطوط «التلويح»، وضبط ما نقلته نصًّا من كتاب «التلويح»، وذكر بيانات المصدر كاملة في أول موضع، وغير ذلك.

**خامسًا: خُطَّة البحث:**

تَنقسم الدِّراسة إلى مُقدِّمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النَّحو الآتي:

**المقدِّمة:** تَشتمِل على تَقديم، وذكر أسباب اختيار الموضوع وأهمِّيته، وإشكالية البحث، وأهدافه، والدِّراسات السَّابقة عليه، ومَنهجه، وخُطَّته.

**التمهيد:** ويشتمل على نبذة تعريفية بالحافظ مغلطاي وشرحه.

**المبحث الأول:** منهج مغلطاي في تخريج الأحاديث، والحكم عليها.

**المبحث الثاني:** منهج مغلطاي في نقد الرواة، وفقه الحديث، وعرض شرحه ومسائله.

**الخاتمة:** تشتمل على أهم النتائج وبعض التوصيات.

***

## التمهيد

## نبذة تعريفية بالحافظ مغلطاي وشرحه

### أولًا: نبذة عن الحافظ مغلطاي:

هو الإمام الحافظ المحدِّث، العلّامة المتفنِّن، النَّسّابة المؤرِّخ، إمام وقته، ونخبَة أهل عصره، علاء الدّين، أبو عبد الله مُغْلَطاي بن قِلِيج، داود بن عبد الله البَكْجَرِيّ الحكْرِيّ، الحنفيّ المذهب، التّركيّ الأصل، المصريّ النَّشأة، صاحب التَّصانيف الكثيرة، والمؤلّفات المنيفة.

ولد بمصر سنة (٦٨٩هـ)، ونشأ محبًّا للعلم وطلبه في سن مبكرة، ولازم شيوخ عصره وأخذ عنهم، أمثال علي بن أحمد ابن البخاري، ويحيى بن يوسف ابن المصري، وابن تيمية، وتقي الدين السبكي، وابن دقيق العيد، وأبو الحجاج المزي، وغيرهم.

وأخذ عنه الحافظ عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقي، وعلي بن أبي بكر الهيثمي، وعمر بن رسلان أبو حفص البلقيني، وسراج الدين ابن الملقن، وبدر الدين الزركشي، وغيرهم.

وصنف عدة مؤلَّفات ذاع صيتها بين الناس وانتشرت بين المتعلمين، ولاقت قبولًا، وانتفع بها كثيرون، منها: «إصلاح كتاب ابن الصلاح»، و«شرح سنن ابن ماجه»، و«الإنابة في معرفة المختلف فيهم من الصحابة»، و«إكمال تهذيب الكمال»، و«ترتيب المهمات على أبواب الفقه»، و«الزهر الباسم في سير أبي القاسم»، وغيرها.

توفي رحمه الله تعالى بالقاهرة خارج باب زويلة في الرابع والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٦٢هـ)، وعمره وقتها ثلاث وسبعون سنة، ودفن بمنطقة تسمى

الريدانية[1].

**ثانيًا: نبذة في التعريف بشرح مغلطاي لصحيح البخاري:**

اشتهر هذا الشَّرح باسم: «التَّلويح إلى شرح الجامع الصَّحيح»، كما نصَّ على ذلك مغلطاي نفسه في مصنفاته الأخرى كـ«إكمال تهذيب الكمال»[2]، و«الزهر الباسم»[3].

والكتاب شرح فيه الحافظ مغلطاي «صحيح الإمام البخاري»، وهو يعد موسوعة علمية شملت كثيرًا من علوم الشريعة الإسلامية؛ من فقه وحديث وجرح وتعديل وغير ذلك، وقد كثرت نقول الحافظ مغلطاي عمَّن تقدمه من أهل العلم ، وهذا يدلُّك على سعة اطِّلاعه مِن جهةٍ، وعلى ما كان يمتلكه مِن كتب كثيرة وأُصولٍ صحيحة –كما ذكر ذلك بعض مَن ترجم له[4]– من جهةٍ أخرى.

---

(1) ينظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: علي أبي زيد وآخرين، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت/ دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ٥/ ٤٣٣، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد ابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ٩١، وتاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ –١٩٩٢م، ص ٣٠٤.

(2) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ١١/ ١٥٥.

(3) الزهر الباسم في سير أبي القاسم، لمغلطاي بن قليج، حققه وعلق عليه: أحسن أحمد عبد الشكور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م، ٢/ ١٣٨٧.

(4) ينظر: البداية والنّهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٦٣٣/١٨.

وقد كان شرح الحافظ مغلطاي لصحيح البخاري مرجعًا لمن جاء من بعده من العلماء الذين تصدوا لشرح الصحيح، كابن الملقن[١]، وابن حجر[٢]، والعيني[٣]، وغيرهم.

وهذا كله يؤكد على أهمية شرح الحافظ مغلطاي، وأنه لا غنى عنه لمن أراد دراسة صحيح البخاري وما اشتلم عليه من أحاديث نبوية، تجمع بين أصول وفروع الشريعة.

---

[١] ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن عمر بن علي الشافعي، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ٣٣/ ٦٠١.

[٢] ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ١/ ٣٩٦، ٤/ ١٢٥، ١١/ ١٢٨.

[٣] ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٣/ ١٣٩، ٤/ ٤، ٧/ ٢٦٦.

## المبحث الأول

## منهج مغلطاي في تخريج الأحاديث، والحكم عليها

### المطلب الأول: منهج مغلطاي في تخريج الأحاديث:

أكثر الحافظ مغلطاي في شرحه هذا من الاستشهاد بالأحاديث النبوية ورواياتها المختلفة التي اشتملت عليها دواوين السنة النبوية، وذلك في معرض استشهادات الحافظ مغلطاي بتلك الأحاديث على القضايا العلمية المختلفة التي أوردها في كتابه، الأمر الذي دفع الكرماني للقول بأن كتاب «التلويح» أشبه بكتب تتميم الأطراف[1].

ويمكن استجلاء منهج الحافظ مغلطاي في تخريج الأحاديث النبوية على النحو الآتي:

**أوَّلًا: تخريج الأحاديث المُسنَدَة في «صحيح البُخاريّ»:**

يتوسَّع الحافظ مغلطاي في بيان روايات ما أسنده البخاري في صحيحه من أحاديث؛ فتجده يُسْهِب في ذِكْر ألفاظها، وشَواهِدها، ومُتابَعاتها، وزِياداتها، على النحو الآتي:

**١- يعتني الحافظ مغلطاي بإيراد ألفاظ الحديث الأخرى عند البخاريّ في «صحيحه» ورواياته ممّا يُعِين على فهمِه ومعرفة أحكامه:** مِن ذلك ما أورده في باب الاستهام في الأذان بعد ذِكْرِه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول...**»[2]. حيث إنه ذكر الرواية الأخرى للحديث

---

[1] ينظر: الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ٣/١.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه المسمى بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ، (٦١٥)، ومسلم في

في «صحيح البخاري» في باب فضل التهجير إلى الظهر[١].

٢- **يعتني بذكر اختلاف النُّسَخِ والرِّوايات في أصول «الصَّحيحين»**: مِن ذلك قوله: وَقولُهُ: ((وَخَادِمٌ بيننَا وبين أبي بكْرٍ)) كَذا في روَايتنا[٢]، وَفي روَاية أبي ذرّ السَّالفةَ: ((وَبينَ بيت أبي بكرٍ)). قولُهُ: ((ثم رَجَعَ))، وفي صحيح الإسماعِيلي[٣] مُجردًا: ((ثم رَكعَ))، وَقولُه: ((حتى تعشى النبي صلى الله عليه وَسَلَّمَ))، وعند مسْلم[٤]: ((حتى نعس النَّبي صَلى الله علَيْه وَسَلَّمَ))[٥].

٣- **أنَّه يُحِيل أحيانًا إلى المَواضع التي سبَقَ ذِكْر الحَدِيث فيها؛ مَنْعًا للتَّكرار، ومُراعاةً للاختِصار**: مِثال ذلك قوله: "باب ما يكره من السمر بعد العشاء، تقدم في وقت الظهر، وكذا باب السمر في الخير، تقدم حدثناه قريبًا"[٦].

٤- **يذكر مَن خرَّج الحديثَ مِن أصحاب الكُتُب السِّتَّة غير البخاري**: ومنهجه في ذلك أنَّ الحديث إذا أخرجه أصحابُ الكتب السِّتَّة أجمل العزو إليهم بعبارة عامة دون ذكر أحادهم، مثال ذلك: قوله بعد حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((**إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول**

---

صحيحه المسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤٣٧).

[١] صحيح البخاري ١/ ١٣٢. وينظر: التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، لمغلطاي بن قليج، مخطوط محفوظ بمكتب مديرية الآثار العامة بالموصل بالعراق برقم (٧٨٤١)، ق ٢٨/ أ.

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

[٣] لم أقف عليه، ولأبي بكر الإسماعيلي مستخرج على صحيح البخاري، ولكنه في عداد المفقود.

[٤] صحيح مسلم (٢٠٥٧).

[٥] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٣/ أ.

[٦] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢/ أ.

**المؤذن))**[1]: "هذا حديث خرجه الأئمة الستة"[2].

وأمّا إذا خرَّجه بعضُهم؛ فإنَّه يَذكُرهُ تفصيلًا، مِن ذلك قوله بعد حديث أبي سعيد الخدري في باب: (رفع الصوت بالنداء): " وَعِندَ ابنِ مَاجَه[3]: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ، ثَنَا ابنُ عُيينَةَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي صَعصَعَةَ، عَن أَبِيهِ، كَانَ أَبُوهُ فِي حَجرِ أَبِي سَعدٍ، فَذَكَر ح، وَفِيهِ: **((وَلَا شَجَر وَلَا حَجَر))**"[4].

**٥- أنَّه يذكر مَن أخرج الحديث مِن غير أصحاب الكتُب السِّتَّة لفائدةٍ في المتن أو نُكتَةٍ في السَّنَد:** مِن ذلك قوله بعد حديث أبي سعيد الخدري في باب: (رفع الصوت بالنداء):" وَعِندَ البَزَّارِ[5] مِن حَدِيثِ سَعِيدِ بنِ مَنصُورٍ، ثَنَا ابنُ عُيَينَةَ، عَن صَفوَانَ بنِ سُلَيمٍ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارَ، عَن أَبِي سَعِيدٍ: "يُغفَرُ لِلمُؤَذِّنِ مَدَّ صَوتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ مَا سَمِعَهُ مِن رَطبٍ وَيَابِسٍ"[6].

**٦- أنّه يعتني بِذِكْر شَواهِد الحديث مع ألفاظها أحيانًا:** مِن ذلك قوله في باب بدء الأذان: "وَقَدْ وَجَدْنَا لَهُ أَيضًا شَاهِدًا صَحِيحًا خَرَّجَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ وَابنُ حبَّانَ وَأَبو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِم»[7] مِن حَدِيث ابن عُمر: ((كَانَ الأَذَانُ عَلَى عَهْدِ

---

[1] أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

[2] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٢/ ب.

[3] سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، (٧٢٣).

[4] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٢/ أ.

[5] البزار كما في الأحكام الشرعية الكبرى، لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ٢/ ٩٤.

[6] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٢/ أ.

[7] صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م، (٣٧٤)، وصحيح ابن حبان=

النبيّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالإقامَةُ مرةً مرةً))[١].

**وأمّا المعلَّقات التي يذكرها البخاري فكان منهجه فيها كالآتي:**

**يذكر مَن وَصَلَ الحديث المُعَلَّق مِن أهل العلم، وربَّما حَكَم عليه:** مِن ذلك قوله في باب: (رفع الصوت بالنداء): " وَقَالَ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ: "أَذِّن أَذَانًا سَمحًا، وَإِلَّا فَاعتَزِلنَا". هَذَا التَّعلِيقُ رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ[٢]، عَن وَكِيعٍ، عَن سُفيَانَ، عَن عُمَرَ بنِ سَعِيدِ بنِ أَبِي حُسَينٍ: أَنَّ مُؤَذِّنًا أَذَّنَ فَطَرَّبَ فِي أَذَانِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ: "أَذِّن أَذَانًا سَمحًا، وَإِلَّا فَاعتَزِلنَا"[٣].

**ثانيًا: الأحاديث والآثار التي ذكرها الحافظ مغلطاي في الشَّرح:**

لم يكتف الحافظ مغلطاي بإيراد أحاديث البخاري ومسلم فحسب، بل حرص على ذكر كثير من الأحاديث بزياداتها ورواياتها وطرقها تحت حديث الباب، وتفاوتت طريقته في ذكر هذه الأحاديث وتلك الآثار، فلم تأت على نسق واحد بل جاءت أحيانًا مِن قَبِيل الشّاهد لحديث الباب، أو مِن قَبِيل الاستِدلال، ويتضح ذلك من خلال عرض المعالم الآتية:

**١- أنَّه يأتي بالأحاديث بِمُتونها وأسانيدها مع عَزْوِها إلى مَن أخرجها،**

---

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، (١٦٧٤، ١٦٧٧- الإحسان)، ومستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (٩٥٩).

[١] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٦/ أ.

[٢] المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ، (٢٣٩٠).

[٣] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢١/ ب.

**والحُكْم عليها أحيانًا:** مِن ذلك قوله: " وَعِندَ الدَّارَقُطْنِيّ[١] بِسَنَدٍ لَا بَأسَ بِهِ عَن أَبِي بَكرٍ بنِ مُجَاهِدٍ، عَن ابنِ وَارَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ المَوصِلِيُّ، حَدَّثَنا الْمُعَافَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَن هِشَامٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ فِي رَدْعَةٍ[٢] عَلَى حِمَارٍ "[٣].

**٢- يَكتَفِي بِذِكر مَن أخرج الحديثَ أو الأثَر دون ذكر إسنادِه:** مِن ذلك قوله: " وَعِندَ الطَّبَرَانِيّ[٤] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَن نُعَيمِ بنِ النَّحَامِ قَالَ: "أَذَّنَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللُه عَلَيهِ وَسَلَّمَ لَيلَةً فِيهَا بَردٌ وَأَنَا تَحتَ لِحَافِي، فَتَمَنَّيتُ أَن يُلقِيَ اللهُ عَلَى لِسَانِهِ وَلَا حَرَجَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: وَلَا حَرَجَ"[٥].

**٣- عِنايَته بِذِكْر مُتون الأحاديث؛ إمّا بسِياقها كاملةً:** مِن ذلك قوله: " وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِندَ مُسلِمٍ[٦]: **((إِنَّ الشَّيطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ذَهَبَ، حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرَّوحَاءِ))**. قَالَ الأَعمَشُ: "فَسَأَلتُ أَبَا سُفيَانَ عَنِ الرَّوحَاءِ؟

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ، ١٢/ ٥.

(٢) الردع: أثر الخلوق والطيب في الجسد. ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (٢١/ ٨١) (ر د ع).

(٣) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٢/ أ.

(٤) لم أقف عليه في كتب الطبراني، وعزاه له في المعجم الكبير الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ٢/ ٤٧.

(٥) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٩/ ب.

(٦) صحيح مسلم (٣٨٨).

فَقَالَ: هِيَ مِنَ المَدِينَةِ عَلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ مِيلًا"."[١].

**وإمّا بالاقتِصار على مَوضِع الشّاهد منها، وغالبًا ما يذكر الشاهد ويضع في آخر الحديث (ح) إشارة منه أن للحديث بقية:** مِن ذلك قوله: "وَفِي «الأَوسَطِ»[٢] لِأَبِي القَاسِمِ: **((إِذَا تَغَوَّلَت لَكُمِ الغُولُ فَنَادُوا بِالأَذَانِ))**... ح"[٣].

**٤- أنَّه قد ينقل مِن مصدرٍ واحدٍ أحاديثَ وآثارًا متعدِّدة:** كما فعل في نقله من «صحيح ابن خزيمة» في باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره[٤].

**المطلب الثاني: منهج مغلطاي في الحكم على الأحاديث:**

يتبين من خلال شرح الحافظ مغلطاي للبخاري عنايته بالصنعة الحديثية والحكم على الأحاديث والروايات المختلفة التي أوردها في كتابه، ويتضح منهجه في الحكم على الأحاديث في الآتي:

**١- سلك الحافظ مغلطاي عند الحكم على الأحاديث مسلكين:**

**أ- يحكم على الحديث بعبارة موجزة مختصرة:** كقوله: (بسندٍ صحيحٍ) [٥]، أو (بسندٍ جيّدٍ)[٦]، أو (بِسندٍ لا بأس به)[٧]، أو (بسنَدٍ ضعيفٍ)[٨]، أو (بسند صالح)[٩]، أو (بسند منقطع)[١].

---

[١] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٩/ أ.

[٢] المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، (٧٤٣٦).

[٣] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٩/ أ.

[٤] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٣٠/ ب- ق ٣١/ ب.

[٥] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٥/ ب.

[٦] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٠/ أ، ب، ٢١/ أ، ٢٤/ أ، ٣٦/ أ، ٣٧/ أ.

[٧] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٢/ أ، ١٣/ أ، ١٤/ ب.

[٨] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٦/ ب، ١١/ ب، ٢٠/ ب، ٢٧/ ب.

[٩] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٠/ ب.

**ب- حرص على نقل حُكمَ الأئمَّة على الأحاديث:** ولا يخلو من الآتي:

**أولًا: أن يذكره كالمُؤيّد له دون تَعْقيبٍ ولا مُناقَشةٍ:** ومِن ذلك: ما نقله من قول الترمذي[٢] في حديث سعد بن أبي وقال: من قال حين يسمع النداء: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك...". وَقَالَ التِّرمِذيُّ: "صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعرِفُهُ إِلَّا مِن حَدِيثِ اللَّيثِ بنِ سَعدٍ، عَنِ الحَكِيمِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ قَيسٍ"[٣].

ومنه كذلك قوله: "وَحَدِيث التَّيهَانِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَقَدَ سَمِعَ المؤذِّنُ، فَقَالَ مِثلَ قَولِهِ. قَالَ ابنُ مَندَهٍ فِي كِتَابِ «الصَّحَابةِ»[٤]: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا يُعرَفُ إِلَّا مِن هَذَا الوَجهِ، وَالتَّيهَانُ مَجهولٌ. وَقَالَ أَبُو نُعَيمٍ: هَذَا الحَدِيثُ فِيهِ نَظَرٌ "[٥].

**ثانيًا: أن يتَعقَّب مَن ينقل عنه الحكم على الحديث:** مِن ذلك ما نقله في حديث عبد الله بن زيد الذي رأى الأذان، فقد أورد قول الحاكم بعد ذكر روايات الحديث فقال: "قال الحاكم[٦]: "فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ تُصَرِّحُ بِأَنَّ أَحَدًا مِن هَؤُلَاءِ

---

[١] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٣٣/ ب.

[٢] الجامع الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م، (٢١٠).

[٣] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٥/ ب.

[٤] معرفة الصحابة، لمحمد بن إسحاق ابن منده، حققه وقدم له وعلق عليه: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٣٣٣.

[٥] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٤/ أ.

[٦] نقله عنه البيهقي في الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م، ٢/ ١٣٠، ١٣١.

لَم يَسمَع مِنِ ابنِ زَيدٍ، وَأَنَّ الرِّوَايَاتِ كُلَّهَا وَاهِيَةٌ، وَلِذَلِكَ تَرَكَهُ الشَّيخَانِ فَلَم يُخرِجَاهُ". فتعقبه الحافظ مغلطاي بقوله: "وَفِيهِ نَظَرٌ؛ مِن حَيثُ إنَّ أَبَا عُثمَانَ عُبَيدَ اللهِ بنَ عُمرَ لَيسَت حَالُهُ تَقتَضِي السَّمَاعَ مِن عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ. يَزِيدُ مَا ذَكَرَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ وَغَيرُهُ وضُوحًا قَولَ الوَاقِدِيِّ[١]، عَن أَشيَاخِهِ، عَن مُحمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ زَيدٍ قَالَ: "تُوفِّيَ أَبِي بِالمَدِينَةِ سَنَةَ اثنَتَينِ وَثَلَاثِينَ، وَصَلَّى عَلَيهِ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَ".

وَالحَاكِمُ نَفسُهُ لمَّا ذَكَرَ فِي «الإِكلِيلِ» المُستَشهَدِينَ بأُحدٍ لَم يَذكُرهُ فِيهِم.

وَأَجمَعَ الرُّوَاةُ أَنَّهُ كَانَ فِي الفَتحِ مَعَهُ رَايَةُ بَنِي الحَارِثِ حَتَّى قَالَ ابنُ سَعدٍ[٢]: "شَهِدَ أُحُدًا وَالخَندَقَ وَالمشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ"[٣].

***

[١] ينظر: الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ٣/ ٤٩٨.

[٢] الطبقات الكبير ٤/ ٣٣٥.

[٣] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٩/ ب.

## المبحث الثاني

## منهج مغلطاي في نقد الرواة، وفقه الحديث، وعرض شرحه ومسائله

### المطلب الأول: منهج مغلطاي في نقد الرواة:

كانت للحافظ مغلطاي عناية بالرجال فهو معدود من محدثي عصره في هذا الباب؛ حيث ألف كتبًا كثيرة في الرجال كانت وما زالت عدة النقاد والمحدثين في نقد الروايات والأسانيد، يأتي على رأس هذه المؤلفات كتابه «إكمال تهذيب الكمال»، وكتاب «الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء» لابن الجوزي وغيرها.

وعند النظر في شرح الحافظ مغلطاي للبخاري يتضح أنه أولى هذا الجانب عناية؛ حيث أكثر من إيراد الأحاديث المسندة في شرحه، مما جعله يتطلع إلى نقد رجالات سند هذه المرويات، وبالنظر في كتاب «التلويح» وجدت أن الحافظ مغلطاي سلك مسلكين في نقد الرواة والرجال:

**الأول: نقد الراوي وروايته بنفسه:** من ذلك قوله: وَحَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ عِندَهَا فَسَمِعَ المؤذِّنُ قَالَ كَمَا يَقُولُ حَتَّى يَسكُت. خَرَّجَهُ ابنُ خُزَيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»[1].

وَقَالَ الحَاكِمُ[2]: صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ.

وَكَأَنَّهُ غَيرُ جَيِّدٍ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ مَن لَيسَ عِندَهُمَا وَلَا عِندَ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ عَبدُ اللهِ بنُ عُتبَةَ بنِ أَبِي سُفيَانَ"[3].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله: "وَفِي «الأَوسَطِ» لِلطَّبَرَانِيِّ[4]: "استغفَرَ

---

[1] صحيح ابن خزيمة (٤١٣).

[2] المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، أشرف على طباعتها: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٢٠٤.

[3] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٥/ ب.

[4] المعجم الأوسط (٨٨١٩).

صَلَّى اللُه عَلَيهِ وَسَلَّمَ لِلصَّفِّ الأَوَّلِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وَلِلثَّانِي مَرَّتَينِ، وَلِلثَّالِثِ مَرَّةً".

فِي سَنَدِهِ أَيُّوبُ بنُ عُتبَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ عَنهُ"[١].

**الثاني: ينقل الحكم على الرواة من عند غيره من المحدثين والنقاد:** ينقل الحافظ مغلطاي كلام علماء الجرح والتعديل في رواة الأسانيد التي يوردها، واتضح أن هذا النقل عنده جاء على صورتين:

**الأولى:** ينقل كلام المحدث في الرواة دون تعليق أو تعقيب: ومن ذلك أنه أورد حديثًا رواه ابن عدي في «كامله»، ثم حكم الحافظ مغلطاي على أحد رواته بالضعف، فقال: "وَفِي «كِتَابِ ابنِ عَدِيٍّ»[٢] عَن أَبِي هُرَيرَةَ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَت لَيلَةٌ بَارِدَةٌ أَو مَطِيرَةٌ، أَمَرَ المؤذِّنَ فَأَذَّنَ الأَذَانَ الأَوَّلَ، وَإِذَا فَرَغَ نَادَى: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ، أَو: فِي رِحَالِكُم. وَفِي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بنُ جَابرٍ اليَمَامِيّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ"[٣].

**الثانية:** ينقل كلام المحدث في الرواة مع التعقيب سواء بإيراد كلام غيره على الراوي بخلاف قوله، أو يذكر الاحتجاج به عند مسلم أو البخاري ثم يذكر من كلام العلماء ما يعضد هذا الاحتجاج؛ ومن ذلك ما نقله عن المحدثين في كلامهم على رجال سند حديث التثويب في الأذان؛ حيث قال:" وَأَمَّا التَّثوِيبُ فَذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»[٤] مِن حَدِيثِ أَبِي مَحُذورَةَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: ((**وَإِن كَانَت صَلَاةُ الصُّبحِ قُلتَ: الصَّلَاةُ خَيرٌ مِنَ النَّومِ، الصَّلَاةُ**

---

[١] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٨/ أ.

[٢] الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ٧/ ٣٤١.

[٣] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٩/ ب.

[٤] صحيح ابن حبان (١٦٨٢).

**خَيرٌ مِنَ النَّومِ)).**

وَاعتَرَضَ أَبُو مُحَمَّدٍ الإِشبِيلِيُّ[١] عَلَى هَذَا الحَدِيثِ بِقَولِهِ: "هَذَا يَروِيهِ الحَارِثُ بنُ عُبَيدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ المَلِكِ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، وَلَا يُحتَجُّ بِهَذَا الإِسنَادِ".

وَقَالَ فِي «الأَحكَامِ الكُبرَى»[٢]: "الحَارِثُ يُضَعَّفُ".

وَقَالَ ابنُ القَطَّانِ[٣]: "لَم يُبَيِّن أَبُو مُحَمَّدٍ عِلَّتَهُ، وَهِيَ الجَهلُ بِحَالِ مُحمَّدِ بنِ عَبدِ المَلِكِ، وَلَا نَعلَمُ رَوَى عَنهُ إِلَّا الحَارِثَ وَهُوَ أَيضًا ضَعِيفٌ". انتهى.

الحَارِثُ خَرَّجَ مُسلِمٌ حَدِيثَهُ مُحتَجًّا بِهِ.

وَقَالَ السَّاجِي: "صَدُوقٌ"[٤]، وَذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ «الثِّقَاتِ[٥]»، وَاستَشهَدَ بِهِ البُخَارِيُّ فِي مَوضِعَينِ مِن كِتَابِهِ[٦]"[٧].

**المطلب الثاني: منهج مغلطاي في فقه الحديث:**

تطرق الحافظ مغلطاي في شرحه للبخاري إلى دراسة فقه الحديث النبوي، ويمكن بيان منهجه في دراسة فقه الحديث على النحو الآتي:

---

(١) الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، لعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ١/ ٣٠١.

(٢) الأحكام الشرعية الكبرى ٢/ ٨٤.

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد ابن القطان، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٣/ ٣٤٦.

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ، ٢/ ١٥٠.

(٥) الثقات، لمحمد بن حبان البستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م، ٦/ ١٧٤.

(٦) الموضع الأول: صحيح البخاري (٣٢٤٣)، والموضع الثاني: صحيح البخاري (٥٠٦١).

(٧) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٤/ أ.

**أولًا:** يؤخر الحافظ مغلطاي فقه الحديث في آخر شرحه للحديث، وذلك بعد فراغه من الكلام على روايات الحديث وألفاظه[١].

**ثانيًا:** يصدِّر في غالب المسائل الفقهية التي تناولها هنا برأي الحنفية، ثم يتطرق بعدها لذكر آراء المذاهب الأخرى[٢].

**ثالثًا:** اكتفى رحمه الله بذكر الآراء الفقهية دون ذكر أدلتها ومناقشاتها والرد عليها[٣].

**رابعًا:** اعتمد في فقه الحديث على النقل؛ حيث ينقل كلام أحد العلماء في فقه الحديث وحكاية الخلاف، كأن يذكر كلام ابن المنذر في الخلاف في المسألة الفقهية التي اشتمل عليها الحديث النبوي[٤].

كما أنه ينقل نصوصًا من كتب المذاهب الفقهية، وأكثر من نقل عنه من مصادر الحنفية كتاب «المحيط الرضوي»[٥]، ونقل كثيرًا عن الإمام النووي في حكاية المذهب الشافعي[٦]، كما نقل عن ابن قدامة في «المغني» عند حكاية المذهب الحنبلي[٧].

**خامسًا:** لم يتقيد الحافظ مغلطاي بالمذاهب الأربعة في فقه الحديث، بل يذكر أيضًا مذهب الظاهرية، كما يذكر كذلك آراء فقهاء التابعين كابن المسيب والثوري والزهري[٨].

---

(١) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٨/ ب، ٩/ أ.
(٢) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٩/ أ.
(٣) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٣٥/ أ.
(٤) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٤/ أ، ٤١/ ب.
(٥) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٣/ أ، ١٥/ ب، ٢٦/ أ، ب.
(٦) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٦/ أ، ٣٠/ أ.
(٧) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٦/ أ، ب.
(٨) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٤/ ب، ١٦/ أ، ٢٦/ أ، ٢٩/ أ.

**سادسًا:** لم ينص الحافظ مغلطاي في شرحه على ترجيح قول أو تقديمه، ولكن كان رحمه الله يتقيد بالدليل من السنة النبوية، وأحيانًا يعبر عن ذلك فيقول: «والحديث الصحيح يرد ذلك»[١].

**المطلب الثالث: منهج مغلطاي في عرض شرحه ومسائله:**

التلويح من الشروح الغنية بالمسائل العلمية في شتى فروع العلوم الشرعية، وقد التزم الحافظ مغلطاي رحمه الله فيه منهجًا رتَّب من خلاله مادة كتابه ترتيبًا رائعًا، تتجلى معالم هذا المنهج في الآتي:

**أولًا:** تبع في تبويب شرحه تبويبات الإمام البخاري رحمه الله، ولم يتصرف في ألفاظها بالاختصار أو الحذف منها أو استبدال لفظة مكان لفظة فيها[٢].

**ثانيًا:** يصدِّر الباب بالحديث الذي أورده البخاري في صحيحه، وينقله بسنده ومتنه تامًّين[٣]، وإن صدَّر الإمام البخاري بابه بأثر أو حديث معلَّق فإن الحافظ مغلطاي ينقله أيضًا في صدر الباب ويشرحه قبل تناول أحاديث الباب[٤].

**ثالثًا:** يذكر الحافظ مغلطاي أسانيد الأحاديث المعلقة معزوة إلى مصدرها الذي نقلها منه، كمصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما[٥].

**رابعًا:** يذكر روايات الحديث الذي يشرحه في دواوين السنة المختلفة، يصدرها بما في الكتب الستة أو أحدها في أغلب شرحه[٦].

**خامسًا:** ينقل كلام المحدثين جرحًا وتعديلًا في أسانيد الروايات التي يوردها

---

[١] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٣٨/ أ، ب.

[٢] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢/ أ، ١٩/ أ، ٢١/ ب، ٣٨/ ب.

[٣] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢/ أ، ١٩/ أ، ٢٢/ ب، ٢٧/ أ.

[٤] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٩/ أ، ٤٠/ أ.

[٥] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢١/ ب، ٢٧/ ب، ٢٩/ أ.

[٦] ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٤/ أ، ١٩/ أ، ٢٢/ أ.

في شرحه للحديث[١].

**سادسًا:** ينقل غالبًا كلام الأئمة على الروايات التي يذكرها صحة وضعفًا، ولم يتقيد بإيراد الصحيح فقط، بل يورد ما وقف عليه من كتب السنة المختلفة[٢].

**سابعًا:** يذكر الحافظ مغلطاي مصادر السنة التي نقل منها الروايات والأحاديث، كما أنه يعزو كل قول نقله في الكلام على الرواة أو الأحاديث إلى قائله[٣].

**ثامنًا:** يتناول غريب الحديث ومعاني ألفاظه كما جاءت في معاجم اللغة العربية، كالمحكم والمخصص والصحاح وغيرها، ويتشهد على هذه المعاني بأبيات من الشعر العربي الفصيح[٤].

**تاسعًا:** يذكر كلام بعض شرَّاح الأحاديث كأبي عبد الله القرطبي وابن عبد البر وابن التين وغيرهم في معنى الحديث، ناسبًا كل قول إلى قائله[٥].

**عاشرًا:** استخدم الحافظ مغلطاي في شرحه أسلوب الإحالة على ما تقدم من شرحه، وأحيانًا كان يعزو شرح أبواب إلى مواطن تقدم شرح أحاديث هذه الأبواب فيها؛ لتكرارها في الصحيح في أكثر من باب[٦].

**حادي عشر:** عند إيراد الأحاديث الطويلة قد يكتفي بذكر طرفها والرمز لباقي الحديث بالحرف (ح)؛ اختصارًا تدليلًا على للحديث بقية[٧].

***

---

(١) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٣٦/ ب.

(٢) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ١٣/ ب، ٢٦/ أ.

(٣) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٤/ أ، ب.

(٤) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٢/ ب.

(٥) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢/ ب، ٣/ أ، ب، ١٢/ ب، ٣٥/ أ، ب.

(٦) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢/ أ، ١١/ أ، ١٩/ أ، ٣٥/ ب، ٣٩/ ب.

(٧) ينظر: التلويح لمغلطاي ق ٢٠/ ب، ٣٣/ أ، ٣٩/ ب.

## الخاتمة

بعد أن عرضت منهج الحافظ مغلطاي في كتابه «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح»، أحاول أن ألقي الضوء على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها خلال بحثي في هذا، على النحو الآتي:

**أولا: النتائج:**

١- أن الحافظ مغلطاي من أئمة الأمة الإسلامية الذين ساهموا في علوم الشريعة الإسلامية بالتأليف فيها والنقول عن مصادرها الأصيلة.

٢- كتاب «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح» موسوعة علمية كبيرة؛ اشتملت على كثير من علوم الشريعة، كالحديث وعلومه، والفقه، والغريب، وغير ذلك.

٣- برزت الصنعة الحديثية على الحافظ مغلطاي من خلال كتابه «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح»؛ حيث أظهر شرحُه تضلعه بعلوم الحديث رواية ودراية.

٤- اتسم منهج الحافظ مغلطاي في شرحه «التلويح» بالترتيب والوضوح؛ حيث إنه يبدأ بإيراد الأحاديث ورواياتها المتعددة، ثم الحكم عليها والكلام في نقد رجالاتها، ثم يتطرق إلى أقوال الفقهاء في حكم المسألة الواردة في الحديث.

٥- يعتبر «التلويح إلى شرح الجامع الصحيح»، مرجعًا رئيسًا اعتمد عليه شراح «صحيح البخاري» ممَّن أتوا بعد الحافظ مغلطاي، كالحافظ ابن حجر العسقلاني وابن الملقن وغيرهما.

**ثانيا: التوصيات:**

١- البحث في فهارس المخطوطات العربية والإسلامية عن المخطوطات التي تتناول مواضيع الحديث والشروح والفقه ومذاهب الفقهاء وآرائها، وطرحها على طلبة الدراسات العليا لتحقيقها ودراستها؛ للإفادة منها.

٢- يجب أن يُعنى طلبة الدراسات العليا والباحثون بالاستفادة من المخطوطات وموضوعاتها، كموضوع الأحكام الحديثية الواردة في كتاب «التلويح»، وغير ذلك من المواضيع التي يمكن بحثها من خلال الكتاب الذي بين أيدينا.

٣- إعداد موسوعة علمية تشتمل على مناهج المصنفات التراثية المؤلَّفة في علوم الشريعة المختلفة، وتقسيمها حسب الفنون والعلوم.

وصل اللهم على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

## المصادر والمراجع

١. الأحكام الشرعية الكبرى، لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢. الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، لعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣. أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: علي أبي زيد وآخرين، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت/ دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥. البداية والنّهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد ابن القطان، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧. تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٨. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٩. التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، لمغلطاي بن قليج، مخطوط محفوظ بمكتب مديرية الآثار العامة بالموصل بالعراق برقم (٧٨٤١).

١٠. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.

١١. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن عمر بن علي الشافعي، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٢. الثقات، لمحمد بن حبان البستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

١٣. الجامع الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م.

١٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

١٥. الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

١٦. الزهر الباسم في سير أبي القاسم، لمغلطاي بن قليج، حققه وعلق عليه: أحسن أحمد عبد الشكور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

١٧. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٨. صحيح ابن حبان= الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٩. صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.

٢٠. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٢١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٢٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٤. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٥. الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ.

٢٦. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد ابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٨. مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٩. المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، أشرف على طباعتها: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٣٠. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١. المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٣٢. المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٣٣. معرفة الصحابة، لمحمد بن إسحاق ابن منده، حققه وقدم له وعلق عليه: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

***